أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي البريطاني

الدكتور بوخاري لحلو عجنق كلتوم عابد فطيمة

أستاذ الاقتصاد والتمويل الدولي (طلبة دراســـــــات عليا)

جامعة محمد البشير الإبراهيمي الجزائر

نظرا لنتيجة الاستفتاء الذي قام به الشعب البريطاني، والذي كانت لصالح انسحاب المملكة المتحدة من كتلة الاتحاد الأوروبي، أدت إلى آثار برزت بشكل ملحوظ على اقتصادها، بداية بمؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي المتمثلة في أهم أهداف السياسة الاقتصادية النهائية (معدل نمو الناتج المحلي، معدل التضخم، سعر الصرف وميزان المدفوعات)، لذلك ستسلط هذه الدراسة الضوء على آثار وانعكاسات الانسحاب على تلك المؤشرات، وكذا الوقوف على أهم الإجراءات والتدابير اللازمة التي قامت بها المملكة لامتصاص أو التقليل من حدة تلك الآثار مثل التغييرات التي أجرتها على الموازنة العامة وسياسة التقشف التي بدأ تطبيقها منذ البدء في المفاوضات للخروج الفعلي من الاتحاد الأوروبي في أواخر الربع الأول من العام الجاري.

أولا: الآثار على الناتج المحلي الإجمالي البريطاني (GDP)

الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس الأكثر صلة لتقييم أداء اقتصاد المملكة المتحدة. حيث يقيس مجمل الإنتاج من السلع والخدمات لاقتصاد المملكة المتحدة، كما أن الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس الأكثر شمولاً لإظهار حالة الاقتصاد ويقدم فكرة رئيسية فيما يتعلق بالقوى الدافعة للاقتصاد. فعند زيادة الناتج المحلي الإجمالي يتحسن الاقتصاد.

تطور الناتج المحلي الإجمالي البريطاني:

يمثل الجدول أدناه التغير في الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي من سنة ٢٠١٤ إلى سنة ٢٠١٦.

الجدول رقم (٠١): التغير في الناتج المحلي الإجمالي

السنة		مقدار التغير %	التغير على أساس السنة
2014		/	3.1
2015		/	2.2
2016		/	1.8
2015 (الربع الرابع)		0.7	1.7
2016	الربع الأول	0.2	1.6
	الربع الثاني	0.6	1.7

2016	الربع الثالث	0.6	2.0
	الربع الرابع	0.7	2.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Daniel Harari, **Gross Domestic Product**, House of Commons Library, 31 March 2017, p1.

نلاحظ من الجدول رقم (٠١) أن الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا نما بنسبة ٠.٧٪ في الربع الرابع من سنة ٢٠١٦ مقارنة بالربع الثالث حيث قدر بنسبة ٠.٦٪. وذلك بسبب التطور كبير في الصناعات التحويلية، وبالخصوص صناعة المستحضرات الصيدلانية، وكان معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦ في الربع الرابع يقدر بنسبة ٢٪ مقارنة بنمو ٢.٢٪ في سنة ٢٠١٥. والناتج المحلي الإجمالي قد ازداد في عام ٢٠١٦ ككل بنسبة ١.٨٪. وقد بلغ بالقيمة النقدية ١٩٤٠ مليارجنيه إسترليني في عام ٢٠١٦[١].

الشكل رقم (٠١): توقع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي البريطاني

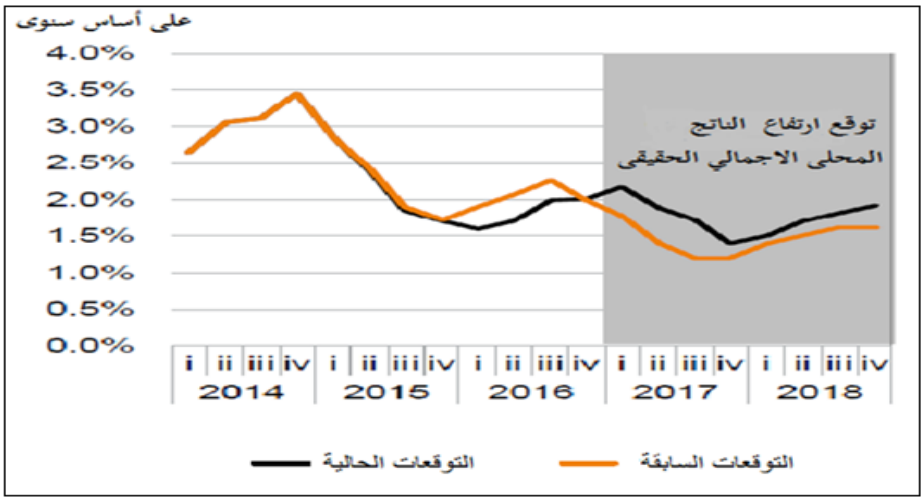

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Schroders Economics Group. Economic and Strategy Viewpoint, March 2017,viewpoint-April-2017.pdf,p13:also available on the site

نلاحظ من المنحنى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يتوقع أن يتسبب في تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه في سنة ٢٠١٤ شهدت نموا متسارعا في الناتج المحلي الإجمالي قدر بنسبة ٣.١٪ وبلغ نسبة ٢.٢٪ سنة ٢٠١٥ ليصل إلى ١.٨٪، وفي سنة ٢٠١٦ استمر الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض حتى الربع الرابع من سنة ٢٠١٧ ليصل إلى ١.٥٪، كما يتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي البريطاني من جديد وذلك ابتداء من سنة ٢٠١٨ ليصل إلى ٢٪[2].

١ Daniel Harari, Gross Domestic Product, House Of Commons Library, 2017, p1.

النمو الاقتصادي في المملكة:

أظهر النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة مرونة في الأداء أفضل من المتوقع بعد تصويت للخروج يقودها نشاط الإنفاق الاستهلاكي، ففي عام ٢٠١٦ نما الاقتصاد البريطاني بنسبة ٢٪، وقد كان أبطأ من العامين الماضيين حيث بلغت نسبة النمو ٢.٢٪ سنة ٢٠١٥ و٣.١٪ سنة ٢٠١٤. والسبب الرئيسي في هذا التباطؤ هو تراجع الاستثمار في الأعمال التجارية، ولا سيما عدم اليقين بشأن مستقبل العلاقات التجارية البريطانية مع الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل.[١]وبسبب ارتفاع معدل التضخم، الناجمة جزئيا عن تصويت بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي وانخفاض الجنيه الإسترليني، وكذا نقص في الإنفاق من جانب المستهلكين، والمحرك الرئيسي للاقتصاد[٢]. ومن المرجح أن يشهد هذا العام تباطؤا في النمو، مع عدم اليقين بشأن علاقة المملكة المتحدة المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك فإن موقف بنك انجلترا (البنك المركزي) كان قد وضع سياسة نقدية تكيفيه للتخفيف من الانخفاض، ويتوقع النمو بنسبة ١.٤٪ لهذا العام (٢٠١٧)، بزيادة ٠.٢٪ عن توقعات الشهر الماضي، أما لعام ٢٠١٨ من المتوقع أن ينخفض النمو بشكل طفيف إلى ١.٣٪[٣].

ثانيا: آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على التضخم

بعد تصويت البريطانيين للخروج من الاتحاد الأوروبي، وتحت تأثير تدني سعر صرف الجنيه الإسترليني عقب التصويت لمصلحة الخروج من الاتحاد، ارتفعت أسعار بعض المنتجات والسلع أي حدوث تضخم الأسعار. والتضخم هو واحد من القضايا المهمة في الاقتصاد، وهو مقياس لمعدل الزيادة في أسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر البريطانية والتي تؤثر على مستوى المعيشة.

---

[١] Adib UK, Prime Central Londonreal estate market overview, ADIB مصرف أبو ظبي الإسلامي, London, 2017, p4.

[٢] Valbury e -capitalltd,global markets & economies l weekly economic indicators l Asian stock indicators lcurrencies l precious metal l o i l l, research department, 10 April 2017,p4.

[٣] Ricard Tomecodina, economic snapshot for the major economies, available on the site: www.focus-economics.com/regions/major-economies, seen in date: 11 March 2017, at time: 13 : 15.

الشكل رقم (٠٢): التضخم في المملكة المتحدة

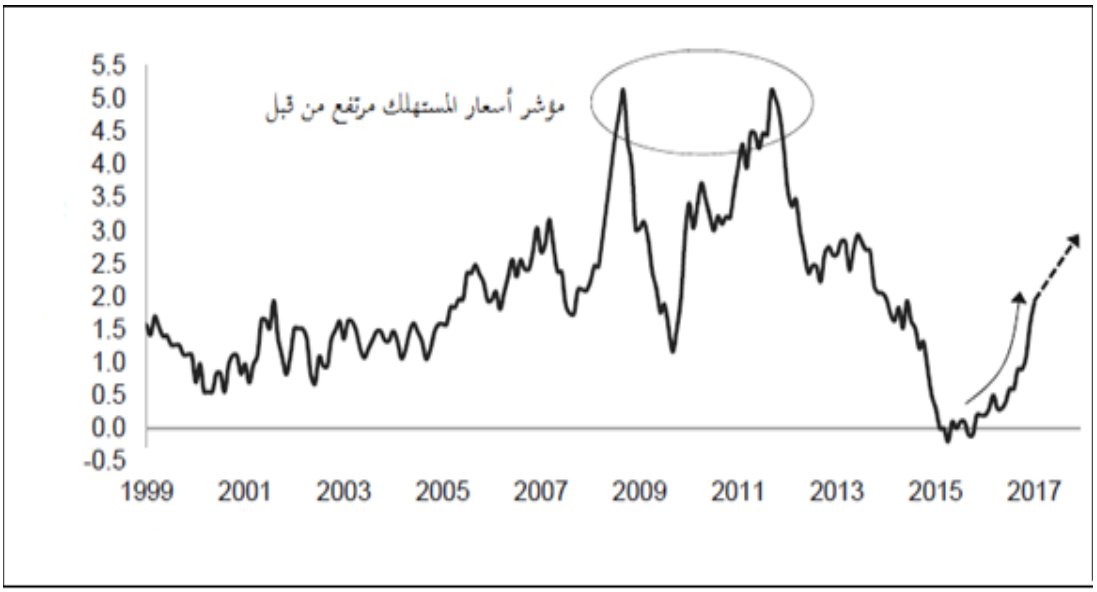

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Dominic Wallington, **THE GLOBAL INVESTMENT**, Royal Bank, Canada, March 2017.

نلاحظ من الشكل رقم ٠٢ أن نسبة التضخم عرفت استقرار بين السنوات ١٩٩٩ و٢٠٠٥، ثم بدأ بالارتفاع التدريجي حتى سنة ٢٠٠٨ حيث وصل إلى ذروته ٥.٢٪ لانخفاض الجنيه الإسترليني لأن التضخم مرتبط بانخفاض الإسترليني[١]، وذلك بسبب الأزمة المالية.

ثم انخفض التضخم في سنة ٢٠١٠ ليعاود الارتفاع من جديد سنة ٢٠١١، فقد شهدت المملكة المتحدة معدلات تضخم أعلى من منطقة الأورو والولايات المتحدة، وذلك لعدة عوامل مثل انخفاض قيمة العملة، وارتفاع في الضرائب. وكان مؤشر أسعار المستهلكين أقل بكثير من معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك، لأن الارتفاع في أسعار السلع الأساسية له تأثير أكبر في المملكة المتحدة[٢]، ونتيجة أزمة الديون السيادية التي كان لها تأثير على الاقتصاد الأوروبي، فقد ارتفع معدل التضخم إلى ٥٪ ثم انخفض من جديد سنة ٢٠١٥ وبقي معدل التضخم منخفضا إلى أن تم تصويت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي حيث عرفت معدلات التضخم ارتفاع من جديد، وانخفضت مدخرات الأفراد، وتقلصت قوة إنفاقهم في الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة ٢٠١٦[٣]، ومن المتوقع أن يستمر في

---

١ Houghton street,a new chapter, Centre for Economic Performance at the London school of economics and political science, London, 2017, p21.

٢ Tejvan pettinger, mpact of global economy on UK inflation,available on the site: http://www.economicshelp.org/blog/9111/economics/impact-global-economy-uk-inflation/, seen in date: 11 April 2017, at time: 22:00.

٣ Valbury e –capital ltd,global markets & economies l weekly economic indicators l asian stock indicators lcurrencies l precious metal l o i l l, research department, 3April 2017,p4.

الارتفاع ليصل إلى ٥٪ سنة ٢٠١٧، ولحسن الحظ أن المملكة المتحدة لديها خبرة في الإدارة المؤقتة لموجات التضخم[١].

الشكل رقم ٠٣:توقعات استمرار ارتفاع التضخم في بريطانيا

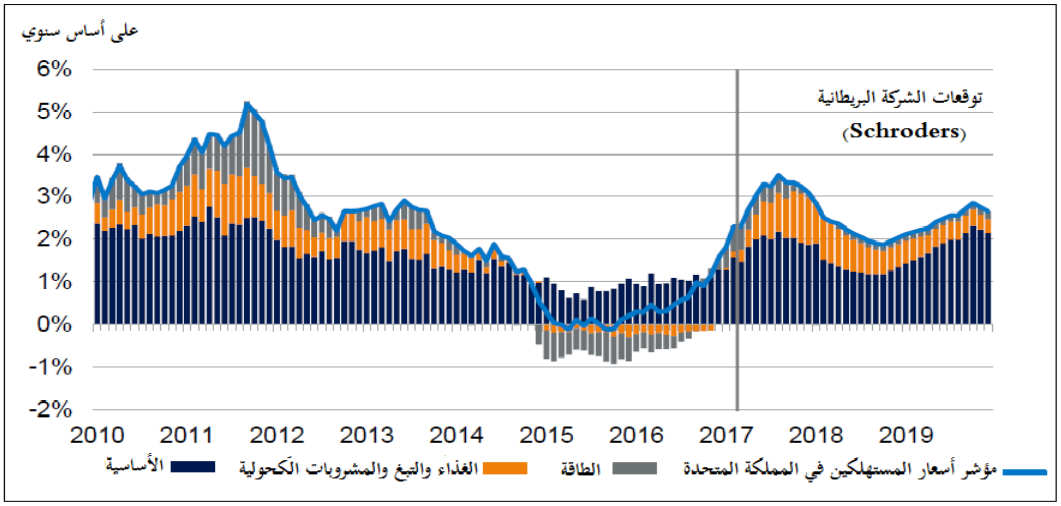

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Keith Wade , Azad Zangana and Craig Botham, **Schroders Economic and Strategy Viewpoint**, April 2017, p15.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (٠٣) أنه بعد استفاء خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، ارتفعت نسبة التضخم والتي تعزى إلى ارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع أسعار المشروبات الكحولية والتبغ والملابس والأغذية والسلع الأساسية[٢].

يعود ارتفاع التضخم السنوي إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك بـــ ٢.٣٪ في شهر فيفري، بعد أن كان ١.٨٪ في شهر جانفي، وهذه النسبة أعلى من نسبة التضخم المستهدف من طرف البنك المركزي البريطاني، ومن المرجح أن يستمر في الارتفاع خلال الأشهر القليلة المقبلة[٣]، بسبب انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني[٤]، مقترنة بالأرقام الأخيرة التي

---

١ British Chambers ofCommerce,Monthly economic review-April 2017(based on March 2017 data releases) , 2017, p4.

٢ Oliver Reynolds, United Kingdom: Inflation remains above the BoE's target in March, available on the site: http://www.focus-economics.com/countries/united-kingdom/news/inflation/inflation-remains-above-the-boes-target-in-march, 11April 2017, seen in the date: 16 May 2017, at time: 21:00.

٣ Keith Wade, Schroders Economic and Strategy Viewpoint,April 2017, p14.available on the site: http://www.focus-economics.com/countries/united-kingdom/news/inflation/inflation-marks-multi-year-high-in-february,seen in the date: 26/04/201, at time: 20:24.

٤ Liver Reynolds, United Kingdom: inflation marks multi-year high in February, available on the site: http://www.focus-economics.com/countries/united-kingdom/news/inflation/inflation-marks-multi-year-high-in-
February, seenin the date: 25/04/2017, at time: 14 :15.

تظهر النمو البطيء للأجور الاسمية. وفي أفريل استمر التضخم في الارتفاع في المملكة المتحدة حتى بلغ نسبة ٢.٧٪، بينما بلغ المتوسط السنوي في جانفي معدل التضخم من ٠.٨٪ إلى ١٪، وفي فيفري استمر في الارتفاع حتى بلغ ١.١٪، أما في مارس فقد وصل إلى ١.٣٪. ويمكن أن يعود هذا الارتفاع إلى أحد العوامل الخارجية مثل ارتفاع أسعار تذاكر الطيران، وارتفاع الضرائب على السيارات. غير أن هذا لا يعني أن التضخم لن يستمر في الانخفاض في الأشهر القادمة، كما يتوقع بنك انجلترا أن يصل التضخم إلى نسبة ٢.٨٪ في الربع الرابع لسنة ٢٠١٧ و٢.٤٪ في الربع الرابع لسنة ٢٠١٨[١].

ثالثا: الأثر على مؤشر سعر صرف الجنيه الإسترليني وميزان المدفوعات

يمثل سعر الصرف ووضعية ميزان المدفوعات إحدى المؤشرات المهمة لمعرفة حالة الاقتصاد وعلاقته بالعالم الخارجي.

الأثر على مؤشر سعر صرف الجنيه الإسترليني:

أصبح ضعف الجنيه الإسترليني السبب الرئيسي للقلق حاليا في بريطانيا، فبعد يوم واحد من تصويت البريطانيين على مغادرة الاتحاد الأوروبي انخفض الجنيه الإسترليني بشكل ملحوظا مقابل كل من قيمة الدولار والأورو حيث عرف بخسائر تجاوزت ١٠٪، مما دفع المستثمرين في الأسواق العالمية إلى التهافت على الملاذات الآمنة مثل الين والفرنك السويسري[٢]. كما لم يتمكن الجنيه من التعافي لاحقاً وسط التوقعات المتشائمة بشأن المرحلة التي ستتبع الخروج الفعلي لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي. واستمر الجنيه في الانخفاض بالسوق الأوروبية لا سيما بالمقارنة مع الدولار الأمريكي الذي أصبح العملة الأقوى أداء في الوقت الراهن خاصة مع إعلان "الاحتياطي الفدرالي" في الولايات المتحدة أنه يعتزم رفع أسعار الفائدة على الأقل ٣ مرات على مدى عام ٢٠١٧[٣] وذلك بسبب عمليات شراء العملة الأمريكية مقابل معظم العملات ذات العائد المنخفض ويأتي هذا قبيل صدور الموازنة العامة الحديثة لبريطانيا في الثامن من مارس ٢٠١٧[٤]. ففي أواخر جانفي من سنة ٢٠١٧ انخفض الجنيه الإسترليني بـــ ١١٪ مقابل الأورو، وحوالي ١٦٪ مقابل الدولار إلى مستويات لم تشهدها بريطانيا منذ عام ١٩٨٥، كلها في أعقاب الإعلان عن تفعيل المادة

---

[١] Oliver Reynolds,United Kingdom: Inflation climbs again in April, available on the site : http://www.focus-economics.com/countries/united-kingdom/news/inflation/inflation-climbs-again,seen in date : 25 may 2017, at time: 19 :10.

[٢] انهيار الجنيه الاسترليني بعد خروج بريطانيا، متاح على الموقع:https://www.annahar.com، 24 جوان 2016، تاريخ الاطلاع:12 مارس 2017على الساعة 00:26.

[٣] Allied Irish Banks, p.l.c, GBP weaker as UK to begin Brexit process, Ireland, 29March 2017.

[٤] الجنيه الإسترليني يهبط لأدنى مستوى في 7 أسابيع قبيل صدور الموازنة العامة في بريطانيا، متاح على الموقع:www.fxnewstoday.ae، 8مارس2017، تاريخ الاطلاع:22 ماي2017، على الساعة: 21:17.

١٥٠ حيث بلغ الجنيه الإسترليني الواحد ١.٢٤ دولار أمريكي، و١.١٧ أورو و١٤٠.٢٩ ين ياباني على التوالي في أواخر شهر مارس سنة ٢٠١٧ كما يبينه الشكل رقم (٠٤) أدناه:

الشكل رقم(٠٤): سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الأورو والدولار الأمريكي والين الياباني

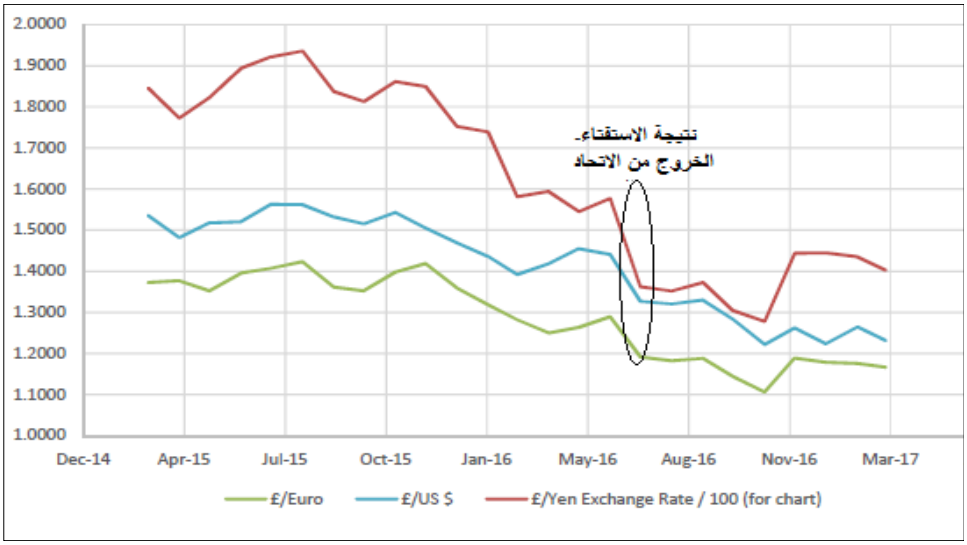

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

MIA Pulse, **monthly snapshot of the UK Economy**, Gordon Associatesa, 05 March 2017, p 2.

على الرغم من أن ضعف الجنيه الإسترليني سيكون لصالح مصدري المملكة المتحدة؛ أي جعل صادرات المملكة المتحدة أكثر جاذبية للمشترين الأجانب[٢] (بما في ذلك التدفقات السياحية إلى المملكة المتحدة)، إلا أنه سوف يؤدي إلى رفع أسعار وتكاليف الواردات والمواد الخام[٣]، والضغط على القدرة الشرائية الحقيقية للأسر البريطانية بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية. ومع ذلك، فإن هذا الانخفاض في الجنيه الإسترليني قد يسبب أيضا الضغوط التضخمية في المملكة المتحدة[٤].

الأثر على ميزان المدفوعات:

فيما يخص ميزان المدفوعات فهو يلخص المعاملات الاقتصادية للمملكة المتحدة مع بقية العالم. ويمكن تقسيم هذه المعاملات في الحسابات الرئيسية الثلاثة كالتالي: الحساب الجاري، وحساب رأس المال، والحساب المالي.

فالحساب الجاري للمملكة يشمل حساب السلع والخدمات، ومجموع الإيرادات الإجمالية للاستثمارات. حيث سجلت بريطانيا أكبر عجز في ميزان المعاملات الجارية على الإطلاق عام ٢٠١٥ بما يعادل ٥.٢٪ من الناتج

[١]The tradelandscape post-Brexit, Barclays, London, January 2017, p4.
[٢]Ibid.
[٣]Ibid.
[٤]UK Economic Outlook, PriceWaterhouse Coopers (pwc), November 2016,p 17.

الاقتصادي للبلاد. وعكس هذا العجز فإن زيادة تدفقات توزيعات الأرباح ومدفوعات الدين إلى المستثمرين الأجانب عن التدفقات المماثلة التي تأتي للبلاد. بصورة عامة، وعدم اليقين التي سببها قرار الانسحاب ستؤدي إلى تدفقات رأس المال الكبيرة خارج بريطانيا وأيضا وضع الجنيه الإسترليني تحت الضغط[١].

أما الحساب المالي للمملكة المتحدة فيشمل المعاملات التي تؤدي إلى تغيير في ملكية الأصول المالية والخصوم بين المقيمين وغير المقيمين[٢]. فقد كان عاجزا طوال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧)، ونفس الشيء بالنسبة للاستثمار المباشر وهذا كون المملكة مصدر رئيسي للاستثمار المباشر. أما صافي الاستثمار في الحوافظ المالية فنلاحظ أنه سجل رصيدا سالبا بـــ ٢٥٦.١ مليار دولار، ولم يسجل شيئا في سنة ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التوالي بعد أن سجل عجزا بين السنوات ٢٠١٤-٢٠١٥ انظر الجدول رقم (٠٢). ويرجع التوجه للاستثمار في الحوافظ المالية في بريطانيا نتيجة الاستقرار الاقتصادي فيها ونظرا لاعتبار لندن عاصمة التمويل الأوروبية حيث كانت ملاذ لرؤوس الأموال الأوروبية القادمة من جنوب أوروبا.

ولتوضيح باقي المعاملات الاقتصادية للمملكة المتحدة، أنظر للجدولين رقم (٤) ورقم (٥) على التوالي أدناه.

يتبين من خلال الجدول رقم (٤) أن احتياطات الصرف تتقلب من سنة لأخرى إلا أنها لم تتجاوز ٣٢.٢ مليار دولار كأقصى حد سنة ٢٠١٥ وذلك لعدم حاجة المملكة لاحتياطات الصرف نتيجة اتباعها نظام الصرف الحر حيث يتم تعديل ميزان المدفوعات آليا. غير أنها انخفضت إلى ٨.٨ مليار دولار عام ٢٠١٦، وإلى ١١.٧ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠١٧ حيث اضطرت المملكة المتحدة استعمال جزء من الاحتياطات لتعويض ما خسرته بسبب انخفاض سعر الجنيه الإسترليني بعد قرار انسحابها من الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (٠٢): ملخص أرصدة الحسابات المالية للمملكة المتحدة (بمليارات الدولارات)

السنة	صافي الإقراض والاقتراض	رصيد الحساب الجاري	الادخار	الاستثمار	رصيد حساب رأس المال
2014	4.7-	4.7-	12.7	17.4	0.0
2015	4.3-	4.3-	13.0	17.2	0.1-
2016	4.5-	4.4-	12.6	17.0	0.1-
2017	3.3-	3.3-	13.4	16.7	0.1-

[١] Berthold Busch,Brexit – The Economic Impact A Meta-Analysis, IW Report 10/2016, p 74.
[٢] Summary of the Balance of Payments, 31 March 2017, Office for National Statistics, 11 May 2017.

2018	2.9-	2.9-	13.7	16.6	0.1-
2022-2019	2.4-	2.4-	14.7	17.1	0.1-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

International Monetary Fund, **World Economic Outlook**: **Gaining Momentum?**, Washington, DC 20090, U.S.A, April 2017, p 221.

أما ملخص صافي الإقراض والاقتراض للمملكة المتحدة (بالمليارات من الدولار الأمريكي)، فهو مبين في الجدول رقم (٠٣) التالي:

السنة	رصيد الحساب المالي	صافي الاستثمار المباشر	صافي الاستثمار في المحافظ المالية	صافي المشتقات المالية	صافي الاستثمارات الأخرى	التغير في الاحتياطيات
2014	129.5-	193.4-	204.4-	1.0-	257.5	11.7
2015	102.7-	115.2-	415.8-	48.6-	444.7	32.2
2016	147.3-	267.5-	256.1-	35.9	331.5	8.8
2017	82.8-	109.6-	0.0	7.8-	22.9	11.7
2018	74.9-	66.3-	0.0	0.1-	20.9-	12.0

الجدول رقم (٠٣): ملخص صافي الإقراض والاقتراض للمملكة المتحدة(نسبة مئوية من GDP

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

International Monetary Fund, World Economic Outlook: Gaining Momentum?,Washington, DC 20090, U.S.A, April 2017, p224.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الحساب الجاري للمملكة كان سالبا طول فترة الدراسة بين السنوات ٢٠١٤ و٢٠١٧، وذلك لكون الاستثمارات المحلية لا تغطيها الادخارات المحلية مما استوجب اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتغطية الفجوة بين الادخار والاستثمار المحلي وهو ما ينعكس عجزا في الحساب الجاري. فالاقتصاد البريطاني عانى من الجنيه المغالى فيه لسنوات عديدة، حيث أنه قيد الصادرات عن طريق جعلها أكثر تكلفة وحفز الواردات عن طريق جعلها أرخص. ولذلك كان من الأسباب الرئيسية للعجز الكبير في الحساب الجاري في المملكة المتحدة.

ونلاحظ أيضا أن حساب رأس المال كان صفريا خلال الدراسة وذلك لأنه يتعدل تلقائيا نتيجة اتباع نظام الصرف الحر.

رابعا: الأثر على الموازنة العامة

تتضمن الموازنة العامة لبريطانيا ما يلي: مستويات الإنفاق الحكومي، ومستويات الدخل المتوقعة، ومستويات الإقراض والاقتراض، بالإضافة إلى تحديد الأهداف المالية في البلاد والاستثمارات المخططة.

فبالنسبة للإنفاق الحكومي، أعلن مكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني أنه ارتفع في ماي سنة ٢٠١٧ مقارنة بالعام الماضي ٢٠١٦ وهو ما يخالف الإجراءات التقشفية التي تفرضها حكومة حزب المحافظين، والذي كان هدفه الأصلي منذ فوزه سنة ٢٠١٠، هو القضاء على العجز وتحقيق فائض في الموازنة العامة للبلاد بحلول عام ٢٠١٥[١]. لكن انخفاض إيرادات ضرائب الدخل أدى إلى اتساع العجز في الموازنة، وهو أكبر اتساع في العجز منذ عام ٢٠١٢[٢].

أما الاقتراض العام في بريطانيا للعام 2017 لا يزال بنفس المستوى كما كان متوقع في نوفمبر عام ٢٠١٦ وأعلى بكثير مما كان متوقع في تقرير مارس من العام نفسه حسب تقرير توقعات:

The Office for Budget Responsibility OBR[24]، فقد ارتفع من ١٠.٧ مليار إسترليني في أوت عام ٢٠١٦ إلى ١٢.١ مليار جنيه إسترليني. ويعزى ارتفاع الاقتراض إلى تغيير النمط المعتاد من عائدات ضريبة الدخل، حيث يعتبر شهر جويلية هو شهر مدفوعات ضريبة الدخل المستحقة، وعادة ما يتأخر عدد كبير منها إلى شهر أوت. لكن شهد هذا العام (٢٠١٧) تراجعا في عدد المدفوعات الضريبية في شهر أوت، وكانت إجمالي المدفوعات بين الشهرين لنفس السنة الأعلى بين أي فترة أخرى[٣].

وفي يوم الأربعاء ٢٣ نوفمبر ٢٠١٦، وفي أول موازنة عامة لبريطانيا بعد قرار الانسحاب، كشفت وزارة المالية عن إجراءات عدة تصب في صالح الأسر، من بينها رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٧.٥ جنيه في الساعة بزيادة ٤٪ أي ما يعادل ٨.٨ أورو، وذلك ابتداء من أفريل ٢٠١٧. وكذا دعم قطاع العقارات باستثمارات تصل إلى ١.٤ مليار جنيه (بناء ٤٠ ألف مسكن جديد). وشددت رئيسة الوزراء البريطانية "**تيريزا ماي**" على أن حكومتها تريد بناء نظام ضريبي "**مراع بشدة للابتكار**"، مذكرة بعزمها على خفض نسبة الضرائب على الشركات إلى أدنى مستوى بين جميع الدول الغنية والناشئة في مجموعة العشرين. وبذلك ستنخفض الضريبة من ٢٠٪ حاليا إلى ١٧٪ بحلول ٢٠٢٠[٤].

---

[١] Budget 2017: £2bn for social care and taxrise for self-employed, available on the site :www.bbc.co.uk/news/uk,8 March 2017, seen in date : 22 May 2017, at time: 10:20.

[٢] اتساع عجز الموازنة في بريطانيا في شهر أغسطس الماضي، متاح على الموقع:www.youm7.com ، 23 ماي 2017، تاريخ الاطلاع: 23ماي2017، على الساعة22:20.

[٣] اتساع عجز الموازنة في بريطانيا في شهر أغسطس الماضي، مرجع سبق ذكره.

[٤] بريطانيا تعلن عن أول ميزانية لها بعد الـBrexit، متاح على الموقع:www.alarabiya.net، 23 نوفمبر 2016، تاريخ الاطلاع: 20 ماي 2017، على الساعة 20:30.

وفي الثامن من شهر مارس ٢٠١٧، قدمت وزارة المالية البريطانية أول موازنة عامة كاملة، وأكثر جوهرية حيث ركزت أكثر على قرارات التغييرات الجارية على الإنفاق العام والضرائب[١]. وجاءت معدلات النمو أفضل من التوقعات في العام الجاري. لكن التوقعات خفضتها خلال الثلاث سنوات اللاحقة، وبالتالي فإن وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث "**فيليب هاموند**" يجهز الشعب البريطاني للتقشف تحسبا لتداعيات قرار الانسحاب.

قام مجلس العموم البريطاني بإحالة الموازنة العامة إلى لجان استشارية تابعة له لمراجعتها قبل الإعلان عن موافقته من عدمه، وقد مالت أكثر نحو التصديق على مشروع الموازنة الأكثر جدلا الذي قدمه وزير الخزانة "**جورج أوزبورن**"[٢].

وفيما يلي نظرة على أهم بنود موازنة المملكة المتحدة المخطط لها لسنة ٢٠١٧/٢٠١٨:

١. **عجز الموازنة:** في ميزانية ٢٠١٦/٢٠١٥ بلغ نحو ٧٢.٢ مليار جنيه إسترليني أدنى من الهدف المحدد له ٧٣.٥ مليار جنيه، غير أنه سينخفض إلى ٥٥.٥ مليار جنيه إسترليني في الموازنة الجديدة، وسيبلغ ٣٨.٨ مليار جنيه إسترليني في موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨.

٢. **الإنفاق الحكومي:** ستكون بريطانيا قادرة على تحقيق فائض بنحو ١٠.٤ مليار إسترليني في موازنة سنة ٢٠١٩/٢٠٢٠، أعلى من توقعات سابقة قدرت الفائض بـ ١٠.١ مليار إسترليني، مع خفض إضافي في الإنفاق العام يبلغ ٣.٥ مليار جنيه سنويا[٣].

٣. **الاقتصاد:** توقعات بارتفاع النمو لعام ٢٠١٧ إلى٢٪.

٤. **التمويل العام:** خفض الاقتراض بنحو ١٢ مليار إسترليني[٤]، أي إيرادات أقوى مما كان متوقعا من ضريبة الدخل بزيادة الإعفاء الضريبي إلى ١١٥٠٠ جنيه – حيث أن معدل العتبة الأعلى للضريبة يرتفع إلى ٤٥٠٠٠ جنيه –. وضريبة القيمة المضافة وضريبة الشركات التي يتوقع خفضها من ٢٠٪ إلى ١٧٪ بحلول عام ٢٠٢٠.

---

[١] Jerome De Henau and others,Op.cit, p 5.

[٢] لمياء نبيل، بريطانيا تقترب من تمرير « ميزانية الجيل الجديد » ، متاح على الموقع: www.aawsat.com، 17 مارس 2017، تاريخ الاطلاع : 22 ماي 2017، على الساعة 22:15.

[٣] لمياء نبيل، بريطانيا تقترب من تمرير « ميزانية الجيل الجديد » ، متاح على الموقعwww.aawsat.com، مرجع سبق ذكره.

[٤] ميزانية بريطانيا: تفاؤل في 2017...ثم تقشف 3 سنوات، متاح على الموقع:www.aawsat.com، 9 مارس 2017، تاريخ الاطلاع:22ماي 2017، على الساعة: 23:02.

توصلنا إلى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد ترك جملة من الآثار على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي لاقتصاد المملكة المتحدة، كما أنه من المتوقع أن تكون هناك آثار أخرى في المستقبل، فعلى صعيد الناتج المحلي الإجمالي، نجد أنه قد شهد تباطؤا في النمو بعد التصويت على الخروج، إلا أنه يتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي البريطاني من جديد وذلك ابتداء من سنة ٢٠١٨ ليصل إلى ٢٪. ويعود تباطؤ النمو في جزء منه إلى عدم اليقين بشأن علاقة المملكة المتحدة المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي. كما أنه بعد تصويت البريطانيين للخروج من الاتحاد الأوروبي، وتحت تأثير تدني سعر صرف الجنيه الإسترليني عقب التصويت، ارتفعت أسعار بعض المنتجات والسلع أي حدوث تضخم الأسعار. حيث عرفت معدلات التضخم ارتفاعا ملحوظا، وانخفضت مدخرات الأفراد، وتقلصت قوة إنفاقهم في الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يستمر معدل التضخم في الارتفاع ليصل إلى ٣٪ سنة ٢٠١٧. كما توصلنا أيضا إلى أن سعر صرف الجنيه عرف انخفاضا بشكل ملحوظ بعد تصويت البريطانيين على مغادرة الاتحاد الأوروبي حيث انخفض مقابل كل من قيمة الدولار والأورو حيث عرف بخسائر تجاوزت ١٠٪، مما دفع المستثمرين في الأسواق العالمية إلى التهافت على الملاذات الآمنة مثل الين والفرنك السويسري. كما لم يتمكن الجنيه من التعافي لاحقاً وسط التوقعات المتشائمة بشأن المرحلة التي ستتبع الخروج الفعلي لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي. كما سجلت بريطانيا أكبر عجز في ميزان المعاملات الجارية على الإطلاق عام ٢٠١٥ بما يعادل 5.2%من الناتج الاقتصادي للبلاد. وعدم اليقين التي سببها قرار الانسحاب ستؤدي إلى تدفقات رأس المال الكبيرة خارج بريطانيا. أما على صعيد الموازنة العامة فقد تراجع العجز من ٧٢.٢ مليار جنيه إسترليني في ميزانية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٣٨.٨ مليار جنيه إسترليني في موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨، كما ستكون بريطانيا قادرة على تحقيق فائض بنحو ١٠.٤ مليار إسترليني في موازنة سنة ٢٠١٩/٢٠٢٠، أعلى من توقعات سابقة قدرت الفائض بـــ ١٠.١ مليار إسترليني، مع خفض إضافي في الإنفاق العام يبلغ ٣.٥ مليار جنيه سنويا.